

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٤٦

الأربعاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد إشيكاني (اليابان)

السيد غلخوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد مونتالفو سوسا	الإكوادور	
السيد ستاستولي	ألبانيا	
السيد المزروعي	الإمارات العربية المتحدة	
السيدة إسبشيت مايا	البرازيل	
السيد هاوري	سويسرا	
السيد تيان بنغشو	الصين	
السيدة بوانغا أيون	غابون	
السيد نياركو	غانا	
السيدة مورغاد	فرنسا	
السيد كامليري	مالطة	
السيد غيبين	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد إراشندي غوفيا	موزمبيق	
السيدة بوسنتيل	الولايات المتحدة الأمريكية	

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-01874 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، نعرب عن رفضنا وإدانتنا لقرار الحكومة الإسرائيلية فرض تدابير عقابية إضافية على الشعب الفلسطيني وقيادته والمجتمع المدني بعد طلب الجمعية العامة لرأي استشاري من محكمة العدل الدولية (قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٧). ونؤكد حق الفلسطينيين في اللجوء إلى مؤسسات الأمم المتحدة.

إن جمود مسار السلام واستمرار تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وارتهاج التعاطي الدولي مع قضية فلسطين بحلقات العنف المتكررة دون التركيز على معالجة السبب الرئيسي لهذه الحالة، وهو الاحتلال، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى مزيد من التصعيد وتعقيد الأوضاع في المنطقة وتعميق معاناة الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً أن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يمرّ حتماً عبر التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع العربي - الإسرائيلي على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى ضرورة التحرك بدون مزيد من التأخير لبحث سبل إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة وفق جدول زمني محدد من أجل إرساء سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية.

وفي الختام، تجدد تونس دعمها الثابت والمبدئي لحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقّه في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرضه على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

**السيد الواصل (المملكة العربية السعودية):** أود في البداية أن أتقدم بالشكر لليابان على عقد هذه الجلسة الهامة. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى السيد تور فينسلاند، ممثل الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة ونتمن دوره المحوري وجهوده البناءة في هذا المجال.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

**السيد الأدب (تونس):** في البداية، أقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني على تولي اليابان رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم النجاح والتوفيق. وأشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند على إحاطته القيمة. وأعرب أيضاً عن تقديرنا لمساعي الأمين العام للأمم المتحدة لإحياء مسار السلام في الشرق الأوسط.

تواصل القوة القائمة بالاحتلال استهتارها بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن عبر ما تتخذه من إجراءات لفرض سياسة الأمر الواقع من خلال مواصلة تنفيذ مخططاتها الاستيطانية وسياسات التهجير القسري للفلسطينيين ومصادرة بيوتهم وأراضيهم ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والديمغرافي والقانوني للقدس. وتؤكد تونس في هذا الإطار إدانتها ورفضها الفاطح لهذه الممارسات والانتهاكات المتكررة للأماكن المقدسة في القدس، كما تطالب بالمحافظة على الوضع القائم في الحرم القدسي الشريف وتؤكد الوصاية الأردنية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس. وتدعو تونس المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والتاريخية تجاه الشعب الفلسطيني والتحرك السريع والفاعل من أجل توفير الحماية له والتصدي الحازم للممارسات الإسرائيلية الاستقرازية على غرار اقتحام وزير الأمن القومي لسلطة الاحتلال لباحة المسجد الأقصى. فتلك الممارسات تهدد بدفع الأوضاع في المنطقة نحو المزيد من عدم الاستقرار وإغراقها مجدداً في دوامة العنف.

إن إمعان سلطات الاحتلال في فرض التدابير العقابية الجماعية ضد الشعب الفلسطيني يعكس مجدداً تنصلها من التزاماتها بموجب

والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها؛ وتوفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني وفقا لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة التي رحبت بها الجمعية العامة؛ وضرورة الضغط على الحكومة الاسرائيلية للتراجع الفوري عن التدابير العقابية الأحادية التي قامت بفرضها على الشعب الفلسطيني وقيادته والمجتمع المدني على إثر تبني الجمعية العامة لقرارها ٢٤٧/٧٧ الذي يقضي بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية.

وختاما، ندعو الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى الاستجابة لنداءات السلام والتعامل بجدية لتسوية النزاع مع الفلسطينيين. فحل النزاع يصب في مصلحة المنطقة برمتها، بما فيها إسرائيل التي ندعوها إلى الانخراط في مفاوضات جدية وبحسن نية من أجل تحقيق السلام على أساس حل الدولتين ومن ثم كفالة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وندعوها أيضا إلى المسارعة في ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ونؤكد ضرورة تفعيل جهود المجتمع الدولي لحل النزاع، على نحو يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق تلك الأسس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

**السيد المعاودة (قطر):** السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام. والشكر موصول للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الوافية والشاملة هذا الصباح.

تأتي المناقشة المفتوحة حول قضية فلسطين اليوم بعد انقضاء عام ٢٠٢٢ الذي شهد ارتفاعا في وتيرة العنف واستخدام القوة المميتة والعشوائية من قبل القوات الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين، مما أدى إلى وقوع أكبر عدد من القتلى والجرحى منذ سنوات عديدة. كما تأتي جلسة اليوم في ظل السياسات التصعيدية المتواصلة من قبل الحكومة الإسرائيلية، وبعد أسبوعين من اقتحام حرم المسجد الأقصى المبارك من قبل وزير الأمن القومي الإسرائيلي، مصحوبا بالعديد من قوات الاحتلال. وقد دانت دولة قطر واستنكرت

تتعقد هذه الجلسة في ظل ظروف دقيقة وحرجة يمر بها الشعب الفلسطيني الشقيق والمنطقة برمتها بسبب استمرار ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل الذي يعاني منذ عقود من تبعات احتلال إسرائيل لأراضيه ومقدراته. فالسلطة القائمة بالاحتلال ماضية في عدوانها اليومي على الشعب الفلسطيني ومقدساته وممتلكاته. وكان آخر تلك الإجراءات الاستفزازية ما شهدناه الأسبوع الماضي من اقتحام للمسجد الأقصى الشريف ومحيطه، وهو ما أثار مشاعر المسلمين حول العالم. وقد أدانت المملكة العربية السعودية بأشد العبارات اقتحام ساحات الحرم القدسي الشريف كونه انتهاكا واضحا لكل الأعراف والقوانين الدولية. هذا إضافة إلى استمرار اعتداءات المستوطنين المتطرفين على المواطنين الفلسطينيين العزل في ظل تنامي خطاب التحريض والعنصرية والكراهية من دون مراعاة القيم الإنسانية والقانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة. ويعدُّ هذا تحديا للموقف الدولي إزاء احتلال إسرائيل وما ترتب عنه من انتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن هذه الإجراءات الإسرائيلية حتما ستسفر في نهاية المطاف عن تقويض فرص السلام في الشرق الأوسط. فلن يتحقق السلام العادل والشامل في ظل تلك الممارسات ولن يتحقق الأمن بتقويض حل الدولتين عبر مواصلة الاستيطان ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين من بيوتهم، بل يتحقق السلام والأمن للجميع من خلال تحقيق حل الدولتين، الذي يتجسد في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلسكم الكريم ومبادرة السلام العربية التي تقدمت بها المملكة عام ٢٠٠٢.

لذلك نجدد مطالبتنا لمجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته بوقف جميع الخطوات الأحادية غير الشرعية والاستفزازية التصعيدية؛ والانتهاكات التي تواصل إسرائيل ارتكابها من أجل بناء وتوسيع مستوطناتها غير الشرعية؛ ووقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس؛ ومحاولات تغيير طابعها القانوني وتركيبها السكانية

عملية سياسية نحو تحقيق التسوية العادلة والدائمة والشاملة. وتواصل دولة قطر النهوض بواجبها في دعم صمود الشعب الفلسطيني الشقيق وتحسين أوضاعه الإنسانية وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة وبما في ذلك المنحة التي بلغت ما يقارب ٣٦٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٢ لتوفير الكهرباء في قطاع غزة، وكذلك تقديم المساعدات النقدية والدعم المالي لموظفي القطاع العام في غزة، حيث ما يزيد عن مليوني إنسان يعيشون تحت الحصار الجائر منذ ما يزيد عن ١٥ عاما. هذا إضافة إلى دعم دولة قطر المستمر إلى وكالة الأونروا التي لا يستغني عنها الملايين من اللاجئين الفلسطينيين.

ختاما، على الرغم من الأحداث الخطيرة التي شهدتها العام الماضي ومطلع هذا العام، فإن دولة قطر لا يزال يحدها الأمل في أن التوصل إلى السلام الشامل أمر ممكن إن توافرت الإرادة والالتزام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

**السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية):** نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة ونشكر أيضا المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

تتعقد جلسة اليوم في مرحلة حاسمة. لقد تزايدت التحديات التي تواجه دولة فلسطين والشعب الفلسطيني بشكل هائل. ونلاحظ بأسف وقلق عميقين أن عام ٢٠٢٢ كان العام الأكثر دموية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في توثيق الوفيات بين المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، في عام ٢٠٠٥. إن الخطوات الانفرادية التي اتخذتها إسرائيل، أي توسيع المستوطنات غير القانونية، وعمليات الهدم، وعمليات الإخلاء القسري، وزيادة الخسائر في الأرواح في الأرض الفلسطينية المحتلة، مدعاة للقلق الخطير ولا تزال تقوض احتمالات التوصل إلى حل للنزاع يقوم على وجود دولتين. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن هذه الحالة المقلقة. ولا تساعد التدابير العقابية الإضافية التي يتخذها المسؤولون الإسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية على حل أي مسائل. وندعو إسرائيل إلى إعادة النظر في هذه السياسة.

هذا الإجراء بوصفه انتهاكا صارخا من قبل السلطة القائمة بالاحتلال لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واعتداء سافرا على حقوق الشعب الفلسطيني واستنزافا لمشاعر المسلمين في أنحاء العالم كافة. كما أن دولة قطر تدين وتستنكر بشدة أية محاولات لتهويد مدينة القدس المحتلة وتغيير هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، وتشدد على ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته وعدم القيام بأي محاولة لتقسيمه مكانيا أو زمانيا. كما تشدد على دور الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

إن مواصلة السياسات التصعيدية والإجراءات الاستفزازية، ومحاولات فرض الأمر الواقع، في استهتار بالقانون الدولي والشرعية الدولية، من شأنه أن يهدد بتفجر الأوضاع وتهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وتقويض الجهود الدولية الرامية لتنفيذ حل الدولتين. الحل الذي أجمع المجتمع الدولي على أنه السبيل الوحيد لتسوية القضية الفلسطينية، الأمر الذي يقتضي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتواصلة الأركان والقابلة للحياة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة، والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وفي مقدمتها، حقه في تقرير المصير وعودة اللاجئين. ولا بد من القيام بكل ما يمكن لتغيير المسار السلبي الذي نشهده على الأرض الذي يحول دون التوصل إلى حل الدولتين. ولذلك، تحث دولة قطر على التحرك العاجل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وإلزام إسرائيل بوقف سياسات الاستيطان وضم الأراضي، وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي دعا إلى وقف العنف ضد المدنيين والإجراءات الاستيطانية وإلى دعم التسوية على أساس حل الدولتين.

لا غنى عن توفير الدعم الاقتصادي والإنساني للفلسطينيين، وأن يكون ذلك في إطار سياسي يساهم في تيسير مضي الطرفين قدما في

أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم تركيا المستمر لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن دعم تركيا للشعب الفلسطيني في أعمال حقوقه التي طال انتظارها في العيش في دولته المستقلة ذات السيادة لا يتزعزع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد عبد العزيز.

**السيد عبد العزيز:** السيد الرئيس، اسمحو لي بدايةً أن أهنئكم وأهنئ اليابان الصديق على الانضمام للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن، وعلى رئاستكم المتميزة للمجلس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣،

وأن أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته للمجلس اليوم

مما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية تمر في الوقت الحالي بواحدة من أسوأ مراحلها، وتعاني من حالة السيولة الدولية التي خلفتها الأزمات الدولية المتلاحقة والتغيرات المفاجئة في التوجهات السياسية الدولية للقوى الكبرى لاعتبارات لا علاقة لها بمنطقتنا، مما أصبح يؤثر سلباً على تحقيق العدالة وإنفاذ حكم القانون وتحقيق المساءلة، بل وأصبح يؤثر بشكل أكثر سلبية على مصداقية الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن باعتباره الجهاز القائم على إنفاذ الشرعية الدولية وصون السلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من الأسس القانونية الراسخة التي أرساها هذا المجلس والمجتمع الدولي للتعامل مع القضية الفلسطينية، والتي قامت على أساس حل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى غيرها من القواعد الشرعية التي أرسيناها في أوسلو ومدريد وفي مبادرة السلام العربية، وفي قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فقد صدمت أولى بيانات الحكومة الإسرائيلية الجديدة المجتمع الدولي، وبددت كافة الآمال في إمكانية التوصل إلى حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط، وفي القلب منها القضية الفلسطينية، وهي القضية المركزية لجامعة الدول العربية وللعالم العربي بأسره، خاصة مع تأكيدها على نيتها تكثيف الأنشطة الاستيطانية، في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وما يرتبط بذلك التوجه من تهجير قسري وهدم المنازل

إن الانتهاكات المستمرة ضد حرمة ووضع الحرم الشريف، بما في ذلك الاستفزاز الذي وقع في وقت سابق من هذا الشهر في المسجد الأقصى، أمر غير مقبول ويزيد من القلق الشديد بشأن ما ينتظرنا. وتدين تركيا انتهاك الحرمة الصارخ هذا. ويجب أن يظل وضع الحرم الشريف فوق الاعتبارات السياسية المحلية.

إن عدم اهتمام المجتمع الدولي بإيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية أمر محبط جداً. والحالة في الأراضي المحتلة لا يمكن استدامتها، وهي أيضاً مصدر رئيسي لزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في الشرق الأوسط بدون دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وما لم تتوقف أعمال إسرائيل الانفرادية، سيظل التوتر وخطر التصعيد الوشيك قائمين.

وإنهاء الاحتلال هو شرط أساسي ومفتاح لإيجاد حل. وينبغي أن يكون التوصل إلى اتفاق سلام حقيقي لإنهاء الاحتلال هو الهدف لجميع الأطراف المعنية. وبالمثل، ومن أجل احتواء التوترات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية بشكل جماعي للحفاظ على قدسية الحرم الشريف ووضعه. وفي كل تلك الجهود، تقع على عاتق مجلس الأمن وأعضائه مسؤولية خاصة لا يمكنهم التخلي عنها.

وتتطلع الأونروا بدور حيوي في الوفاء بمسؤوليتنا المشتركة كمجتمع دولي عن تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم إيجاد حل عادل لمشاكلهم. ونرحب بتجديد الجمعية العامة لولاية الوكالة في الشهر الماضي حتى حزيران/يونيه ٢٠٢٦. ويكتسي نفس القدر من الأهمية كغالبية الاستقرار المالي للوكالة حتى يمكن أن تستمر خدمات شريان الحياة التي تقدمها للملايين من لاجئي فلسطين. إننا نحث الجميع بقوة على تقديم دعم مالي سخي للأونروا.

وواصلت تركيا، من جانبها، مساهمتها السنوية البالغة ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٢٢، وقدمت ٢٦ طناً من الدقيق كمساهمة عينية. ونتطلع أيضاً إلى اقتراحات الأمين العام لكي تنتظر فيها لجان الجمعية العامة ذات الصلة في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية، بغية تحقيق زيادة تدريجية في مخصصات الميزانية العادية للأمم المتحدة للوكالة.

خاصة بعد الدورة الطارئة التي عقدتها الرئاسة اليابانية مشكورة بناء على طلب المجموعة العربية، مدعومة بعدد من أعضاء المجلس في ٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9236)، والتي شهدت سعيًا إسرائيليًا محمومًا لتزييف الحقائق التاريخية والقانونية الثابتة، كل ذلك شجع هذه الحكومة الإسرائيلية المتطرفة على أن تقدم في اليوم التالي لانعقاد جلسة مجلس الأمن الطارئة على اعتماد إجراءات عقابية إضافية جائرة ومستقرة ضد الشعب الفلسطيني وقيادات السلطة الفلسطينية، منها حجز ملايين الدولارات من مستحقات السلطة الفلسطينية، وحظر منح تصاريح السفر لكبار المسؤولين بالسلطة الفلسطينية، وحظر رفع الأعلام والشارات الفلسطينية. والهدف وراء ذلك، حسبما صرحت به الحكومة الإسرائيلية ذاتها، هو عقاب السلطة الفلسطينية على ما تقوم به من مقاومة سياسية وقانونية باللجوء إلى مجلس الأمن، من جهة، ومن استصدارها مؤخرًا لقرار من الجمعية العامة باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لطلب فتوى حول قانونية الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، من جهة أخرى.

إن هذا الصلف الإسرائيلي متمثلاً في انتهاكها المتعمد لحرمة المسجد الأقصى، وسعيها المحموم لتغيير الوضع التاريخي المستقر القائم في القدس، وبعقابها المتعسف للسلطة الفلسطينية، والذي تعتبره جامعة الدول العربية عقاباً لأجهزة الأمم المتحدة بأسرها، من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية، بل وتتنظر إليه الجامعة كإزدراء من إسرائيل لميثاق الأمم المتحدة وللقواعد والقيم الدولية التي يقوم عليها المجتمع الدولي المتعدد الأطراف، ولأسلوب اتخاذ القرار الديمقراطي فيه، بينما تتشدد في نفس الوقت كذباً بأنها أكبر ديمقراطية في المنطقة.

ومن المخجل والمزري أن إسرائيل قد أقدمت على كل هذه الانتهاكات رغم تلقيها تحذيرات عديدة، منها الرسالة التحذيرية المفتوحة التي وجهها إليها أكثر من ٣٠٠ حاخام أمريكي من أن توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة المعلنة تسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه بالعلاقات الإسرائيلية مع اليهود في الشتات، والرسالة المفتوحة التي وجهها ١٠٠ من سفراء إسرائيل والقيادات السابقة بوزارة الخارجية

والمجتمعات وطرد للاجئين وسعي مكثف لتغيير الواقع التاريخي والفعلي على الأرض إحصاءاً للسيطرة الإسرائيلية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويهدف القضاء فعلياً على فرص تنفيذ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وقد فُجعت جامعة الدول العربية، كما فُجع العالم أجمع، إزاء الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة الأخيرة في مدينة القدس المحتلة، وخاصة إزاء إقدام وزير في الحكومة الإسرائيلية الجديدة على اقتحام المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف صباح يوم الثلاثاء ٣ كانون الثاني/يناير تحت حراسة وحماية من قوات جيش وشرطة الاحتلال. وهذه الخطوة الاستفزازية شكلت خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم للقدس ومقدساتها، وتحد صارخ للسلطة الأردنية الهاشمية القائمة على إدارة شؤون هذه المقدسات، مما استوجب إدانتها بقوة وبأشد العبارات من اللجنة الوزارية العربية المكلفة بمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس المحتلة، واستوجب شجبها بقوة أيضاً من الأمين العام لجامعة الدول العربية، جنباً إلى جنب مع كافة قوى السلام المناصرة لحل الدولتين وللتسوية العادلة الشاملة للقضية الفلسطينية، من حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وغيرها من الدول فردى ومجموعات من مختلف القارات والتوجهات.

وعلى الرغم من الإجماع الدولي شبه الكامل والمُطالب للمجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بالتصدي لتلك الانتهاكات من خلال خطوات فعالة من شأنها إلزام الحكومة الإسرائيلية الجديدة، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، بتعديل مسارها والعدول عن سياساتها العدوانية ووقف اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وضمن عدم إقدامها على أي خطوات استفزازية إضافية في القدس الشريف من شأنها المساس بمشاعر ملايين المسلمين حول العالم وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة، ألا أن عدم مبادرة مجلس الأمن بإصدار أي رد فعل إزاء هذه الانتهاكات،

ختاماً، فإنني أجدد تحذيرات جامعة الدول العربية من التبعات الوخيمة لغياب أي وكل أفق سياسي للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وتشديد الجامعة على أهمية تفعيل دور المجموعة الرباعية الدولية المعنية بالشرق الأوسط في الإعداد لعقد مؤتمر السلام الدولي الذي طالما نادى به الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام المجلس والجمعية العامة، لإطلاق عملية تفاوضية متكاملة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن جميع مسائل الوضع النهائي الخمس، مع الالتزام الكامل بعدم السعي لتغيير أي من الأوضاع المستقرة والثابتة على الأرض لحين التوصل إلى تسوية سياسية نهائية. ونؤكد التزام جامعة الدول العربية أيضاً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري العربي المحتل، طبقاً للمرجعيات الدولية ذات الصلة، وبالحفاظ على السلامة الإقليمية ووحدة الأراضي لكل من سوريا ولبنان. ونعيد التأكيد على استعداد جامعة الدول العربية للعمل جنباً إلى جنب مع مجلس الأمن نحو تحقيق السلم والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد جليل إيراغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** لقد كان العام الماضي عاماً مميّزاً في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث استمرت ممارسات النظام الإسرائيلي القمعية والتوسعية والفصل العنصري ضد الفلسطينيين بلا هوادة. نتيجة لذلك، عانى الشعب الفلسطيني، ولا سيما النساء والأطفال، من الحرمان الشديد وانتهاك حقوقهم الأساسية. وبسبب الحصار اللإنساني أصبحت غزة أكبر سجن مفتوح في العالم.

كما يشكل اقتحام النظام الإسرائيلي مؤخرًا للمسجد الأقصى في ٣ كانون الثاني/يناير انتهاكاً لحرمة المسجد ولشعائر العبادة فيه، علاوة على أنه استفزاز سافر لمشاعر المسلمين. وتترتب عن هذه اللاشعورية والتهور عواقب وخيمة لا ينبغي الاستهانة بها. وإذا لم يتم التصدي لها على نحو سليم، فربما تزيد زعزعة استقرار حالة هشّة بالفعل، الأمر الذي يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

الإسرائيلية إلى رئيس الوزراء نتنياهو في صحيفة لوموند في ٩ كانون الثاني/يناير للإعراب عن قلقهم العميق إزاء ما تشكله توجهات الحكومة الجديدة من انتهاك صارخ للهوية الديمقراطية التي تدعيها إسرائيل، تلك الانتهاكات التي أثبتت عدم صدقها، للأسف، وبما لا يدع مجالاً للشك. بل وبتظاهر ٨٠٠٠٠٠ إسرائيلي في تل أبيب يوم الأحد ١٥ كانون الثاني/يناير، احتجاجاً على خطط هذه الحكومة اليمينية إدخال تعديلات قضائية تسهل على البرلمان إلغاء الأحكام التي تصدرها المحكمة العليا، على نحو يقوض استقلال القضاء ويدعم الفساد. والجميع يعلم المقصود من هذه التعديلات التي تتناقض مع أبسط قيم الديمقراطية وقواعد المساواة.

وجامعة الدول العربية تضم صوتها للنداء الذي أطلقه الأمين العام أنطونيو غوتيريش في هذا المجلس في النقاش المفتوح رفيع المستوى الذي بادر المجلس إلى عقده تحت موضوع حكم القانون (انظر S/PV.9241)، بحتمية احترام حكم القانون في التعامل مع القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وكذلك ضرورة ضمان احترام قواعد الشرعية الدولية التي أرسيناها في هذه المنظمة؛ والتنفيذ العادل والأمين لحل الدولتين؛ وعدم إدخال أي تغييرات في الأوضاع على الأرض من خلال إجراءات أحادية الجانب، إلا من خلال التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

ومن هذا المنطلق، تطالب جامعة الدول العربية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته كاملة في الدفاع عن الشرعية الدولية وحكم القانون والتصدي للانتهاكات الجسيمة للحكومة الإسرائيلية الجديدة في المسجد الأقصى وضمان عدم تكرارها. كما تطالب كل أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، بالقيام بالأدوار التي أناطها بها الميثاق وفقاً لحكم القانون أيضاً، بما في ذلك التصدي للفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة استناداً إلى قانون يهودية الدولة المرفوض قانونياً وأخلاقياً، ولغيره من الإجراءات التمييزية ضد الشعب الفلسطيني المدافع عن أرضه وعن حل الدولتين الذي أرساه قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، والذي يتعين أن يظل الإطار الحاكم لكل جهود التسوية.

فعلى مدى ما يزيد على ٧٠ عاما واصل النظام الإسرائيلي ارتكاب هذه الفظائع دون مساءلة أو أي عواقب. كما لا يزال الفصل العنصري مستمرا ولم ينته الاحتلال بعد. وفي غضون ذلك، فإن من الصعب إقامة دولة فلسطينية، بل وربما أصبح عبثا بسبب الأنشطة الاستيطانية المستمرة للنظام الإسرائيلي المحظورة صراحة بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونرى أنه لا يمكن حل النزاع في الأرض الفلسطينية المحتلة إلا بإنهاء الاحتلال والاعتراف الكامل بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وتأييده وحمايته. وسيؤدي ذلك إلى الاستعادة الكاملة للسيادة الفلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية. ولكن من المستحيل تحقيق ذلك ما دام مجلس الأمن صامتا، فبموقفه الحالي لم يفعل المجلس شيئا سوى تعزيز وتشجيع النظام الإسرائيلي على مواصلة احتلاله الوحشي وجرائمه ضد الشعب الفلسطيني.

فإلى أي مدى يجب أن يصل النظام الإسرائيلي - كما طلب الممثل الدائم لفلسطين عن حق - لكي يخرج مجلس الأمن من سباته ويضطلع بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة؟ وكما قلنا مرارا، إذا التزم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، الصمت التام إزاء الاعتداءات المستمرة للنظام الإسرائيلي، فسوف يشجعه ذلك على ارتكاب المزيد من الفظائع والعدوان.

ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ فورا الإجراءات اللازمة وبطريقة حاسمة لدعم الشعب الفلسطيني. فالتعاطف وحده ليس كافيا. ويجب مساءلة جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ومقاضاة مرتكبيها. وتلك الفظائع موثقة جيدا ولا يمكن دحضها. لذلك فإن مجلس الأمن ملزم بالوفاء بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومساءلة النظام الإسرائيلي على جرائمه باستخدام الوسائل القانونية المتاحة له.

ترحب جمهورية إيران الإسلامية بطلب الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية في القرار ٢٤٧/٧٧ الذي اعتمد في ٣٠ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، إصدار فتوى بشأن العواقب القانونية لانتهاك إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فضلا عن احتلالها الطويل للأراضي الفلسطينية واستيطانها وضمها. ونعتقد أن من شأن اتخاذ الإجراءات أن يسهم في تحرير جميع الأراضي الفلسطينية.

وتسلم جمهورية إيران الإسلامية بأن من واجبها حماية الحق المشروع للشعب الفلسطيني في مقاومة قمع وعنف نظام الفصل العنصري تماشيا مع حقه في تقرير المصير. وسيظل ذلك هو موقفنا الثابت حتى نهاية الاحتلال.

أخيرا، وتمشيا مع الممارسة المعتادة للنظام الإسرائيلي، انحرف ممثل النظام مرة أخرى عن موضوع مناقشة المجلس وحاول إساءة استخدام هذه القاعة بالكذب واتهام إيران زورا بالمسؤولية عن الأنشطة الشائنة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي في المنطقة وفي أماكن أخرى. وتفتي إيران بشدة هذه الادعاءات السخيفة. وواضح أن الغرض من تلك الاتهامات التي لا أساس لها صرف الانتباه عن المسألة الرئيسية التي تركز على الفظائع التي يرتكبها نظام الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، فضلا عن انتهاكاته المنظمة والمتعمدة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة.

إن السلام يصبح بعيد المنال في كل عام وشهر ويوم يستمر فيه الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية. وترسم الإحاطات الشهرية لمجلس الأمن صورة أكثر قتامة شهرا بعد الآخر.

منذ جلستنا الأخيرة (انظر S/PV.9236) أصبحت الحالة أكثر خطورة بالنسبة للفلسطينيين، فمن الأمثلة على تدهور الحالة تزايد عنف المستوطنين، والظروف الشبيهة بالفصل العنصري والهجمات على

وفي الختام، ستواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى حل يقوم على تسوية عادلة بقوانين عادلة تستند إلى الحقوق. ويجب علينا أن نسعى، بوصفنا المجتمع الدولي، إلى إيجاد حل يبسر المساواة والإنصاف لجميع الذين يحق لهم العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين. وفي غياب ذلك، لن يتحقق الأمن والكرامة والازدهار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية):** في الوقت الذي كان العالم يحتفل فيه بالعام الجديد، السيد الرئيس، ويتطلع إلى عام جديد تتراجع فيه حدة الأزمات ويسوده السلام والرخاء والاستقرار، أبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلا أن تعكر صفو آمال شعبنا العربي في فلسطين وسورية وأن تضيف اعتداءات جديدة لسجلها الحافل بأعمال العدوان وانتهاكات القانون الدولي وخرق ميثاق الأمم المتحدة، التي تثبت شيئاً واحداً فقط وهو أن إسرائيل مستمرة في تصعيد عدوانها، وأنها سبب لتقويض حالة الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

ففي اليوم الثاني من العام الجديد ٢٠٢٣، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدواناً جديداً على السيادة السورية، وذلك من خلال استهداف مطار دمشق الدولي برشقات من الصواريخ، ما أدى إلى وقوع شهداء وجرحى وخسائر مادية وخروج المطار عن الخدمة لبعض الوقت.

وفي ثالث أيام العام الجديد، قام وزير الأمن القومي لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعمل استفزازي تصعيدي عبر اقتحامه باحة الحرم القدسي الشريف واستباحته المقدسات الإسلامية، دونما احترام لمشاعر الفلسطينيين والمسلمين حول العالم وغير آبه بما يمكن أن تخلفه من تداعيات على مختلف الأصعدة. كما اتخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءات عقابية جماعية بحق الشعب الفلسطيني، بعد اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يتضمن مطلباً محققاً (القرار ٢٤٧/٧٧)، وهو طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن انتهاك إسرائيل المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (القرار ٢٤٧/٧٧)، وهو طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن انتهاك إسرائيل المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وأثر السياسات والممارسات الإسرائيلية على الوضع القانوني للاحتلال.

المدنيين وعمليات القتل خارج نطاق القانون، علاوة على الهجمات على الأماكن المقدسة. ففي بداية هذا العام قتلت قوات الأمن الإسرائيلية أربعة أطفال ولم ينته الشهر الأول بعد.

ولا يمكن السماح باستمرار تلك الحالة. وإذا لم نفعّل شيئاً فسوف نجتمع مرة أخرى في غضون شهر ونأسف لزيادة العنف والوفيات. لنسأل أنفسنا: هل لذلك السبب أنشئت الأمم المتحدة - لتلقي تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي وتزايد العنف وقتل المدنيين دون أن نقول أو نحاول أن نفعّل شيئاً؟

لقد سلم المجتمع الدولي بأن الحل الوحيد للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية يتمثل في حل الدولتين اللتين يعيش فيهما الفلسطينيون والإسرائيليون جنباً إلى جنب. وظل ذلك النهج الثابت الذي تتبعه الأمم المتحدة منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧. ولكن لا يزال الفلسطينيون اليوم يعيشون تحت الاحتلال ويحرمون من حقوقهم في تقرير المصير. ولا يمكننا أن نجلس في هذه القاعة ونأسف لعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة إذا وصلنا التفاوضي عن عدم تنفيذ القرارات التي اتخذت قبل ٧٥ عاماً.

لنكن واضحين: إن استمرار الاحتلال يديم العنف ويزيد من انتهاكات حقوق الفلسطينيين. ومما يبعث على القلق أيضاً أن الأماكن المقدسة المقدسة أصبحت مرة أخرى ساحات للتحرير والاستفزاز بالوكالة. إن تلك الإجراءات تبعدنا أكثر عن حل الدولتين.

ويجب علينا بصفتنا المجتمع الدولي التمسك بحزم بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لكي نكفل صون السلم والأمن. إن قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٧ الذي اتخذ قبل بضعة أسابيع وفقاً للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، يطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن انتهاك إسرائيل المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير جراء احتلالها الذي طال أمده واستيطان وضم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي لمدينة القدس الشريف وطابعها ووضعها، فضلاً عن اعتماد التشريعات والتدابير التمييزية ذات الصلة.

تكريس الاحتلال وزيادة أعداد المستوطنين وفرض التغيير الديمغرافي، فضلا عن سرقة موارده الطبيعية ومصادرة الأراضي وإقامة مشاريع عليها تتسبب في آثار كارثية على حياة السوريين في الجولان.

إن هذه الجرائم الإسرائيلية ما كانت لتستمر لولا الحصانة من المساءلة والإفلات من العقاب اللذين وفرتهما الإدارات الأمريكية المعاقبة وحلفاء إسرائيل، الأمر الذي يدفع بالمنطقة إلى مستويات غير مسبقة من التوتر وعدم الاستقرار. إن الجمهورية العربية السورية تحمّل الدول الداعمة لإسرائيل المسؤولية عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان ومواصلة اعتدائه على السيادة السورية وتبعات ذلك على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. وتطالب سورية مجلس الأمن بالتخلي عن صمته وتحمل مسؤولياته بشكل عاجل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والقرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر قرار إسرائيل ضم الجولان باطلاً ولاغياً وليس له أثر قانوني.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن استهجان وفد بلدي لإصرار وفد الاتحاد الأوروبي على إقحام قضايا تتعلق بالشأن السوري في بيانه لا علاقة لها بموضوع الجلسة، وذلك بغرض التشويش على هذا النقاش وحرفه عن هدفه الرئيسي. وحفاظاً على وقت المجلس والتزاماً منا بموضوع هذه الجلسة/فإنني لن أقوم بالرد على ما ورد فيه من أضاليل سياسية. لكنني، أود أن أذكر وفد الاتحاد الأوروبي بأنه قد تغاضى في بيانه، وبشكل متعمد، عن كل انتهاكات إسرائيل في الجولان السوري المحتل واعتدائها المستمرة على السيادة السورية، ما يمثل قمة النفاق السياسي ويثبت سياسة المعايير المزدوجة التي دأب الاتحاد الأوروبي على ممارستها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد عبد العزيز (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، تشكركم ماليزيا، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. كما نشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته.

إن الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات كل الاقتحامات الدموية لكيان الاحتلال الإسرائيلي، وتعتبر هذه الممارسات الاستفزازية جزءاً من السياسة العدوانية الممنهجة لهذا الاحتلال، وتحمل سورية الكيان الإسرائيلي والدول الداعمة له المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد وتداعياته، وتطالب الأمم المتحدة بإدانة هذه الانتهاكات والعمل على وقفها وضمان عدم تكرارها وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، التي تمكنه من التمتع بحقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما تستنكر سورية أيضاً قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض المزيد من التدابير العقابية الجماعية اللاشعورية وللإنسانية بحق الشعب الفلسطيني، وتؤكد وقوفها إلى جانبه في نضاله المشروع لتحرير أرضه واستعادة حقوقه وحماية مقدساته.

لقد وجهتُ رسالة لكم وللأمين العام للأمم المتحدة (S/2023/4) نيابة عن حكومة بلدي - بتاريخ الثاني من كانون الثاني/يناير الجاري، بشأن مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلية عدوانها العسكري على الأراضي السورية والمرافق المدنية الحيوية التي كان آخرها العدوان على مطار دمشق الدولي. وإذ أكدت سورية على أن هذا الاستهداف الإسرائيلي المتعمد للمرافق والبنى المدنية ليس الأول من نوعه، حيث سبق لقوات الاحتلال الإسرائيلي أن استهدفت مطاري دمشق وحلب الدوليين وميناء اللاذقية التجاري، وتسببت في أضرار بالغة في هذه البنى وبتعطيل خدمات النقل الجوي التابعة للأمم المتحدة والمخصصة للعمل الإنساني، مما أضر بتقديم المساعدات الإنسانية الضرورية للسوريين، فإنها قد طالبت مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على السيادة السورية ومساءلة سلطات الاحتلال عن جميع انتهاكاتها وممارساتها العدوانية.

ومن جهة أخرى، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في الجولان السوري، منذ أكثر من خمسة عقود سياساتها العدوانية بحق أهله السوريين. إذ أنها تمارس أبشع الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من اعتقال وقتل وتهجير للسوريين، كما تمعن في سياساتها الاستيطانية التوسعية الممنهجة في الجولان المحتل/بهدف

ممارسات الفصل العنصري المنهجية التي تعزل المجتمع الفلسطيني فحسب، بل تجسّد أيضاً ازدراء إسرائيل لأولوية الأمم المتحدة وجهازها القضائي، محكمة العدل الدولية، وعدم إيمانها بها واحترامها لها ولل قانون الدولي ولتعددية الأطراف كذلك. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لفلسطين في سعيها للحصول على فتوى من المحكمة.

إن أُمّ الشعب الفلسطيني ومعاناته اللذين طال أمدهما في سعيه إلى إعمال حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة وحرّة وذات سيادة ما فتئاً مستمرين لفترة أطول مما ينبغي. إن شعب فلسطين، شأنه شأننا جميعاً هنا في هذه القاعة، له الحق في العيش بكرامة وحرية. إنهم يستحقون الانضمام إلى المجتمع الدولي كمواطنين في دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، مثلنا جميعاً.

وستواصل ماليزيا الوقوف إلى جانب شعب فلسطين وتعرب عن دعمها الثابت له وتضامننا معه. وما زلنا مقتنعين بأن حل الدولتين المعترف به دولياً، مع كون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، يمكن تحقيقه إذا بذل المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء المجلس، كل الجهود لضمان تنفيذ الكامل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد بحر العلوم (العراق):** يطيب لي أن أهنيء اليابان على عضويتها غير الدائمة في المجلس ونقلها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونشكر جهود سعادة السفير كيميبيرو إيشيكاني على ترؤسه هذه الجلسة المهمة للمجلس، متمنين له كل التوفيق في استكمال أعمال دورة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. كما نشكر ممثل الأمين العام والمنسق الخاص تور فينسلاند على الإحاطة.

إن العدوان الإسرائيلي المتواصل والمتصاعد ضد الشعب الفلسطيني لهو وضع لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. والحل الأساس هنا يتجسّد بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة والمتصلة جغرافياً، وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ بوصفه سبباً وحيداً لإنهاء هذا الصراع وتحقيق السلام العادل والشامل.

إن المعلومات بأخر المستجدات التي سمعناها تبعث على القلق البالغ. فقد ذكرت، في جملة أمور، استمرار قتل الفلسطينيين وهدم المنازل والمدارس وتوسيع المستوطنات غير القانونية والهجمات التي يشنها المستوطنون غير الشرعيين. وقد كان العام الماضي من أكثر الأعوام دموية، حيث فقد أكثر من ٢٣٠ شخصاً أرواحهم، بمن فيهم أطفال أبرياء. ولم نكد نبدأ العام الجديد، وقد قتل بالفعل ١٤ فلسطينياً، من بينهم ٤ أطفال. وتكرر ماليزيا إدانتها لاستمرار الفظائع والإساءات التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

وتشعر ماليزيا بالفزع بنفس القدر إزاء الاقتحام الأخير للحرم الشريف الذي قام به وزير إسرائيلي في ٣ كانون الثاني/يناير. إن هذا العمل الاستفزازي هو ببساطة عمل شائن ويقوض الجهود الرامية إلى التوصل لحل سلمي لقضية فلسطين. ومن الواضح أنه جهد آخر من جانب إسرائيل لتأكيد سيادتها على المدينة المقدسة وتغيير الوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. وتدعو ماليزيا المجتمع الدولي إلى حثّ إسرائيل على الاحترام الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدين أعمال الاستفزاز والتحرير.

ويجب عدم التغاضي عن هذا السلوك تحت أي ظرف من الظروف، لأنه يُعرّض للخطر الهدف الطويل الأمد المتمثل في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وهو الهدف الذي ما فتئ المجتمع الدولي يسعى جاهداً لتحقيقه. ويتحتم على المجلس أن ينظر إلى ذلك العمل الاستفزازي والتحريري بجدية. لذا فإن اتخاذ إجراء إيجابي من جانب المجلس أمر حاسم. ويتعين على المجلس أن يكفل الحماية الكاملة للشعب الفلسطيني. وما دام المجتمع الدولي والمجلس مشلولين، فإن نظام الفصل العنصري سيواصل أعماله الخسيسة ضد شعب فلسطين دون عقاب. لذلك يجب محاسبة إسرائيل على جريمتها البشعة وانتهاكها المتعمّد للعديد من القوانين والقرارات.

تدين ماليزيا بشدة أيضاً التدابير الانتقامية التي تتخذها إسرائيل ضد الفلسطينيين، بما في ذلك تقييد حركة السلطات الفلسطينية وغيرها من التدابير العقابية. لا تعيد هذه الإجراءات الانفرادية التأكيد على

والتصدي للإجراءات الإسرائيلية التي تستهدفه، وحماية الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للمقدسات في إطار الوصاية الهاشمية عليها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد إقبال.

**السيد إقبال (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. في البداية، أود أن أتقدم لكم بتهانّي الحارة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير وعلى إدارتكم المقتردة لجلسات المجلس. وتكشف التقارير الدولية أن عام ٢٠٢٢ كان من بين أكثر الأعوام دموية بالنسبة للشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٥ من حيث الحجم المقلق للانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، لا سيما في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فالواقع أن قوات الاحتلال الإسرائيلية قتلت ٢٣٠ مدنيا فلسطينيا، من بينهم ٦١ طفلا، بالإضافة إلى آلاف آخرين أصيبوا بجروح أو تم احتجازهم، بينما دمر جيش الاحتلال والمستوطنون مئات المنازل والممتلكات والبنية التحتية والمحاصيل الزراعية.

لقد أصبح من الواضح الآن بجلاء أن سياسات إسرائيل غير القانونية والقمعية والمدمرة تهدف إلى زيادة ترسيخ وإدامة أطول احتلال عسكري في التاريخ الحديث، في انتهاك خطير للقانون الدولي. وشملت الأساليب المستخدمة في هذا الصدد، في جملة أمور، العدوان العسكري على السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، وبناء المستوطنات الاستعمارية وجدار على الأراضي الفلسطينية التي تمت مصادرتها، ونقل المستوطنين اليهود إلى الأرض المحتلة، والتطهير العرقي للفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم، وعقود من الحصار، واعتقال واحتجاز الآلاف من المدنيين الفلسطينيين. وتحدث جميع تلك الانتهاكات بشكل صارخ ومنهجي وبمعرفة كاملة من هذا الجهاز، ولكن دون أن يتحمل مرتكبوها أي عواقب.

وبناء على ذلك، ينبغي التأكيد مجددا على أن انعدام المساءلة يواصل تشجيع إسرائيل على الاستمرار في هذه السياسات غير القانونية، التي تؤدي إلى تفاقم الحالة على أرض الواقع، وتسبب معاناة

وهنا نطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قرارته، لا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي طالب فيه السلطة القائمة بالاحتلال بوقف جميع أنشطتها الاستيطانية، وأن توقف جميع الخطوات الأحادية غير الشرعية والاستفزازية والتقصيدية، والانتهاكات التي تواصل السلطة القائمة بالاحتلال ارتكابها بلا هوادة من أجل بناء وتوسيع مستوطناتها غير الشرعية، وقتلها للأبرياء، واجتياحها المتكرر للمدن والقرى الفلسطينية، ومصادرة الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل والمباني الفلسطينية، وتشريد السكان الأصليين، بما في ذلك في مدينة القدس الشريف.

إن ما شهدناه خلال الأيام الماضية من تصعيد باقتحام وزير في حكومة الاحتلال الإسرائيلي لباحة حرم الأقصى الشريف ما هو إلا رسالة للمجتمع الدولي بأن السلطة القائمة بالاحتلال غير معنية بالسلم والاستقرار، وأنها تتصرف كيفما تشاء بعيداً عن إرادة المجتمع الدولي المعنية بتحقيق السلام في هذا الجزء المهم من العالم. وعلى الرغم من ذلك نعيد التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وإيجاد حلّ عادل للقضية الفلسطينية وفق القانون الدولي وقرارات ومبادرات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نطلب اليوم من المجلس أن يمارس دوره في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وانسحابه العسكري الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. ونطالب المجلس كذلك بدعم عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة كتجسيد عملي لمواقفه ومسؤولياته في دعم حق الشعب الفلسطيني الكريم في تقرير مصيره وفقاً للمرجعيات الدولية.

إن الحرم القدسي الشريف بمساحته البالغة ١٤٤ دونماً هو مكان عبادة، ونؤكد أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته. ونحیی جهود المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة المتواصلة لحماية الوضع التاريخي والقانوني القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية،

والأعمال البغيضة ضد الشعب الفلسطيني، بفرض تدابير عقابية على القيادة الفلسطينية بسبب سعيها المشروع للمساءلة عن جرائم إسرائيل، بما في ذلك قرار احتجاج عائدات الضرائب الفلسطينية. وهذا القرار غير القانوني إنما هو عمل من أعمال القرصنة والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي، ويزيد من تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية والإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، ويهدد بزيادة زعزعة استقرار الحالة الهشة.

وفي الختام، تؤكد منظمتنا من جديد أنه من أجل تحقيق السلام العادل والدائم، يجب إطلاق عملية سياسية برعاية دولية، تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة والوطنية، بما في ذلك تقرير المصير واستقلال دولة فلسطين، على الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

**السيد البناي (الكويت):** بداية، أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر ولبلدكم الصديق على العضوية في المجلس، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في إدارة ما تبقى من أعمال المجلس لهذا الشهر. كما لا يفوتني أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتهنئة للأعضاء المنتخبين الجدد الآخرين في مجلس الأمن - إكوادور، ومالطة، وموزامبيق، وسويسرا - متمنيا لهم التوفيق خلال عضويتهم للعامين القادمين.

وفي هذا السياق، أود أن أشكر الدول الأعضاء التي اختتمت عضويتها في المجلس - الهند، وأيرلندا، وكينيا، والمكسيك، والنرويج - مقدرين جهودهم القيمة التي بذلوا خلال فترة عضويتهم في المجلس خلال العامين الماضيين.

أمامكم وأمام السادة ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن، تستمر إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بخرق القرارات الدولية، وعلى

إنسانية هائلة، وتعمق المأزق السياسي الحالي، وتهدد الحل القائم على وجود دولتين. وعلاوة على ذلك، من المسلم به على نطاق واسع أن هذا الاحتلال غير القانوني الذي طال أمده والإفلات من العقاب قد أضرا بمصداقية وسلطة النظام الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

وتشعر منظمة التعاون الإسلامي بقلق عميق إزاء أعمال العدوان والتحرير والاستفزاز الإسرائيلية المستمرة ضد الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، بما في ذلك المسجد الأقصى/الحرم الشريف. فهذه الأعمال تشكل انتهاكات متعمدة ومنهجية وخطيرة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نعرب عن إدانتنا ورفضنا بشدة للتوغل المؤسف والاستفزازي الذي قام به مؤخرا وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، في المسجد الأقصى.

وتماشيا مع قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، بما في ذلك القرار رقم PAL 1/48، بشأن قضية فلسطين، الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٢، نؤكد من جديد رفضنا لجميع التدابير والمحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني الراهن للمسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف ونكرر مطالبتنا بالاحترام الكامل للوضع الراهن والقانون الدولي. لقد حذرنا مرارا وتكرارا من أن هذه الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية وغير المسؤولة تسيء إلى مشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، وتنتهك حقوقهم الدينية وارتباطهم الأبدى بذلك الموقع المقدس، وتعرض للخطر الاستقرار في المنطقة وخارجها.

ونشدد على أنه يجب على مجلس الأمن وجميع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في الساحة الدولية أن تنهض بمسؤولياتها والتزاماتها تجاه كفالة امتثال إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة القدس، العاصمة المحتلة لدولة فلسطين، التي ما فتئت تتحمل محاولات إسرائيلية لا نهاية لها لفرض العزلة والاستعمار والقهر ومحو طابع المدينة العربي والإسلامي والمسيحي وتراثها ووجودها. لا بد من وقف جميع تلك الأعمال غير القانونية.

إن الحالة الأليمة في فلسطين تزداد خطورة بسبب قرار الحكومة الإسرائيلية الجديدة، المعروف أعضاؤها بأيدولوجيات التفوق العرقي

حزمة من العقوبات على الشعب الفلسطيني وقيادته ومؤسساته المدنية، وذلك كردة فعل لتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً (٢٤٧/٧٧)، يطلب إلى محكمة العدل الدولية تقديم رأي استشاري حول الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وهنا، نرحب بالبيان الصادر قبل عدة أيام من قبل عدد كبير من الدول الأعضاء والمجموعات في الأمم المتحدة، وهو البيان الذي رفض هذه الإجراءات العقابية ضد الشعب الفلسطيني.

وبسبب تعنت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ومواصلتها لممارساتها الإجرامية والمخالفة للمواثيق والقوانين الدولية، فإن المجتمع الدولي يجد اليوم نفسه بعيد كل البعد عن أي آفاق سياسية تمهد الطريق لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية - القضية المركزية الأولى للعرب والمسلمين. وكما قلنا في السابق، الأمر بكل بساطة هو كالتالي: لا سلام ولا أمن ولا أمان مع استمرار الاحتلال. ما نشهده خلال السنوات الماضية هو خطوات ممنهجة تبعدنا كل البعد عن السلام، فهي تدابير ترمي إلى ترسيخ هذا الاحتلال غير الشرعي، وذلك من خلال التوسع والتمدد في بناء وإقامة المستوطنات غير القانونية، في انتهاك صارخ للقرارات الدولية، وعلى رأسها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). الأمر الذي يقوض من حل إقامة الدولتين.

وفي ظل هذا الواقع المرير على الأرض والظلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني الشقيق، فإن دولة الكويت تجدد دعوتها للمجتمع الدولي إلى التحرك الفوري والعاجل لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق، كما تطالب مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتحميل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات الجرائم والممارسات غير القانونية والاستفزازية في القدس والحرم الشريف والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وعلى أرضه ومقدساته. وتدعم دولة الكويت وبقوة توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما ندعو كافة الدول التي لم تعترف بفلسطين كدولة أن تراجع نفسها لكي تتسق مواقفها مع القانون الدولي. ومع مواقفها في بقاع أخرى من المعمورة، فالاحتلال لا يتغير من دولة إلى أخرى، والحق المشروع

رأسها قرارات مجلس الأمن. وتواصل انتهاكاتها الصارخة لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية.

وها نحن دخلنا عاما جديدا ولا يزال الشعب الفلسطيني الأبي، وللأسف، يعاني من أشد أنواع الاعتداءات التي تمارس بحقه من قبل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال. ويستمر مسلسل انتهاكاتها لكافة حقوق الشعب الفلسطيني، دون ردة فعل من مجلسكم الموقر أو حتى محاولة لرفع هذا الظلم والجور.

الحقائق أمام مجلس الأمن واضحة. فاحتلال الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية واضح وقائم أمامكم منذ عقود من الزمن. والقتل والممارسات الإجرامية ضد الفلسطينيين مستمرة. وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين متواصلة. وسياسة الاستيطان الممنهجة لم تتوقف.

ندخل هذا العام مع تصعيد واستفزاز من قبل القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فكما سمعنا من المنسق الخاص تور فينسلاند في إحاطته اليوم، قتل خلال الأسابيع الماضية عدد من الفلسطينيين العزل على يد قوات الاحتلال، وهو أمر ندينه بشدة. ونجدد التأكيد على ضرورة مبدأ المساءلة والمحاسبة عن الانتهاكات اليومية الممنهجة لسلطة الاحتلال داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما شهدنا قبل عدة أسابيع اقتحام وزير في حكومة الاحتلال الإسرائيلي لباحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. ودولة الكويت، في هذا الصدد، تجدد إدانتها واستنكارها الشديدين لهذا الاقتحام وغيره من الانتهاكات المتكررة، حيث تشكل مثل تلك التصرفات استفزازا لمشاعر المسلمين وانتهاكا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. ويأتي هذا الاقتحام الأخير في إطار محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلية المستمرة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها. إضافة إلى ذلك، وكخطوة أخرى من التصييق على الفلسطينيين، قامت حكومة الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا بفرض

التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل والتي غيرت أو تهدف إلى تغيير طابع ومركز مدينة القدس المقدسة. ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) جميع الدول إلى التمييز في تعاملاتها ذات الصلة بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ويجب على مجلس الأمن، الذي كلفه ميثاق الأمم المتحدة بصون السلم والأمن الدوليين، أن يكفل التزام جميع البلدان بقراراته واحترامها. فمصادقته تتوقف على ذلك.

ثانياً، ما فتئ شعب فلسطين يعاني من الاحتلال الإسرائيلي منذ ٥٠ عاماً على الرغم من عدة قرارات لمجلس الأمن والإدانة الدولية الواسعة النطاق. ويذكر آخر تقرير للأمم العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2022/945) أن عام ٢٠٢٢ كان أكثر الأعوام دموية بالنسبة للخسائر بين الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٥. ويشير التقرير كذلك إلى استمرار الأنشطة الاستيطانية، فضلاً عن مصادرة إسرائيل للمباني المدنية المملوكة للفلسطينيين وهدمها، بما في ذلك المدارس والمنازل. ولا يزال عنف المستوطنين يقوض حقوق الشعب الفلسطيني وكرامته.

وأخيراً، تود ملديف أن تؤكد من جديد أن سيادة القانون يجب أن تطبق بالتساوي على جميع البلدان. ومن الأهمية بمكان أن يحاسب مرتكبو الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني على أعمالهم. يعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكن عندما يخفق المجلس، لا خيار أمام المجتمع الدولي سوى إيجاد سبل أخرى للعدالة. ولهذا السبب، تؤيد ملديف قرار الجمعية العامة ٤٧/٧٧، الذي يطلب إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر رأياً استشارياً بشأن الآثار القانونية الناشئة عن انتهاك إسرائيل المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني.

وتكرر ملديف تأكيد دعمها الثابت لأي قرار يحدد الخطوط العريضة لإقامة دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ذلك هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لكفالة إنهاء النزاع حتى يتمكن شعبا

في الدفاع عن النفس لا يتغير من دولة إلى أخرى، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية - وخاصة قرارات هذا المجلس، مجلس الأمن - لا يتغير من قضية إلى أخرى.

ختاماً، أجدد دعم دولة الكويت - قيادة، وحكومة، وشعباً - للشعب الفلسطيني الشقيق وتضامنها التاريخي ووقوفها المبدئي مع قضيته العادلة، فالكويت تحيي صمود الشعب الفلسطيني الشقيق وتدعم نضاله المشروع ضد الاحتلال بغية الحصول على كامل حقوقه السياسية المشروعة. كما تجدد دولة الكويت تمسكها بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين، وفقاً للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

**السيد زهوري (ملديف) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر اليابان على عقد مناقشة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

في ٣ كانون الثاني/يناير، اقتحم إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي المعين حديثاً، باحات المسجد الأقصى، مع مجموعة كبيرة من القوات. وتشجب حكومة ملديف ذلك العمل شديد الاستفزاز. وهذا الاقتحام بالقوة ينتهك جميع المعايير، ويصعد حدة التوترات حول الأماكن المقدسة، ويثير العنف، ويهدد بتغيير هوية الحرم الشريف ومركزه القانوني والتاريخي. ولا يصب في مصلحة المنطقة أو في مصلحة أي طرف. وأود أن أسلط الضوء على بعض الأسباب التي تجعل الأعمال الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط.

أولاً، تشير ملديف إلى قراري الجمعية العامة ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، اللذين يعلنان بطلان جميع التدابير والإجراءات

العار علينا جميعا أن إسرائيل قتلت في الأسبوعين الأولين من هذا العام ١٥ فلسطينيا، من بينهم أربعة أطفال.

وعلاوة على ذلك، شهدنا في بداية العام أعمالا استفزازية وغير قانونية قامت بها إسرائيل في ٣ كانون الثاني/يناير في انتهاك صارخ للوضع التاريخي والقانوني الراهن في المسجد الأقصى في الحرم الشريف. وتظهر تلك السياسات والأنشطة غير القانونية بوضوح عدم رغبة إسرائيل في احترام قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. والهدف من هذه الإجراءات هو جعل حل الأزمة أكثر صعوبة، وستزيد من خطورة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهي أيضا دليل على عدم الاحترام المطلق والوقاحة فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته المجتمع الدولي بالإجماع بشأن الحل قائم على وجود دولتين. وفي هذه الحالة المثيرة للقلق والخطيرة، أود أن أكرر عددا من النقاط التي أثارناها في مناسبات عديدة في المجلس.

أولا، ينبغي للمجلس أن يتخذ إجراء صارما ضد إسرائيل وأن يحاسبها على الظلم والعنف الجسيمين ضد شعب فلسطين والانتهاكات المتكررة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض المحتلة - وينبغي أن يتم ذلك على الفور. ونحث المجلس على اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ قراراته، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من أجل تحقيق حل الدولتين، مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، وهو الحل الوحيد للأزمة.

ثانيا، من المهم بنفس القدر احترام السلطة الوحيدة لإدارة الأوقاف الإسلامية ووصاية المملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

ثالثا، نكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار البحري والبري والجوي لقطاع غزة منذ ١٥ عاما، والافتقار التمييزي لإمكانية حصول الفلسطينيين على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والوصول إلى المياه والصرف الصحي والبنية التحتية للكهرباء، من بين موارد أخرى، يجب وضع حد لهما دون

فلسطين وإسرائيل على السواء من التمتع بسلام حقيقي ودائم والعيش جنبا إلى جنب بكرامة.

منذ بداية النزاع في سورية، قتل مئات الآلاف من الأشخاص وشرد الملايين ودمرت مدن بأكملها. وفي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ وحده، سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مقتل ١٣٦ مدنيا في شمال غرب البلد، من بينهم العديد من النساء والأطفال. ونحث ملديف المجلس والمجتمع الدولي على بذل جهود عاجلة لحل ذلك النزاع.

وتؤكد ملديف من جديد التزامها بالعمل مع المجلس والدول الأعضاء لإيجاد حلول طويلة الأجل لتحسين الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة وإرساء الأساس لسلام دائم في الشرق الأوسط.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد مغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، السيد الرئيس، على إعطائي الكلمة. وأود أن أشيد برئاسة اليابان على قيادتها المكيئة والمقتدرة لأعمال مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة.

لقد شهدنا للتو عاما مؤسفا وشنيعا آخر من الأنشطة العدوانية والمميئة ضد إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية. وكان عام ٢٠٢٢ الأكثر دموية لشعب فلسطين على مدى عقدين تقريبا منذ عام ٢٠٠٥، عندما بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الوفيات بطريقة منهجية. وقتلت إسرائيل ما مجموعه ٢٣٠ فلسطينيا، من بينهم ٦١ طفلا، بالإضافة إلى جرح واحتجاز الآلاف الفلسطينيين الأبرياء الآخرين. وكانت هناك نداءات متكررة من المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات، لوقف الأعمال الوحشية واللاإنسانية. ومع ذلك، لم يحمل العام الجديد معه أي أخبار سارة. وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية حصار قطاع غزة، والقتل العشوائي للنساء والأطفال، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وهدم منازل الفلسطينيين، والترحيل القسري للمدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن

لأموال الفلسطينيين ومصادرتها سيؤديان إلى إضعاف المؤسسات الفلسطينية وممارسة المزيد من الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني. وفي نهاية المطاف، سيضر ذلك بالفلسطينيين العاديين. ونحث إسرائيل بشدة على احترام الاتفاقات الموقعة وتحويل جميع الأموال العائدة للفلسطينيين. كما أن إعلان إسرائيل عن وقف البناء الفلسطيني في المنطقة (جيم) في الضفة الغربية أمر غير مقبول أيضاً. فهو ينتهك حق الفلسطينيين في استخدام أراضيهم وتميمتها ويحد بشكل أكبر من النمو الاقتصادي. كما نرفض الإعلان الإسرائيلي عن اتخاذ تدابير ضد المنظمات التي تقوم بعمل إنساني في الضفة الغربية. ويجب السماح لمنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالعمل بحرية. كما أن زيادة تقييد حرية الحركة لممثلي السلطة الفلسطينية أمر غير مقبول وسيضعف قدرة الفلسطينيين على الاضطلاع بأنشطتهم الدولية. ونعتقد أن قرار الحكومة الإسرائيلية بفرض تدابير عقابية على الشعب الفلسطيني بعد طلب الجمعية العامة فتوى من محكمة العدل الدولية أمر غير مقبول ويجب الرجوع عنه.

إن الطريق للخروج من النزاع وإحلال السلام لا يكمن في إنكار حقوق الآخرين وشرعيتهم، ولا في الخطوات الانفرادية غير القانونية التي تغير التكوين الديموغرافي أو وضع المناطق المحتلة. ولا يمكن تعزيز هذا المسار من خلال استخدام العنف. ولن يتحقق حل النزاع إلا من خلال الحوار وبناء الثقة والتعاون. ونشجع أعضاء منتدى النقب على استخدام روح التعاون الإقليمي، التي تجلت مؤخراً في أبو ظبي يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير، للإسهام في إيجاد مسار بناء بدرجة أكبر نحو حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وأكد مرة أخرى اعتقادنا الراسخ بأن الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير الدولية هو أفضل سبيل لتحقيق سلام دائم وكفالة حقوق الإسرائيليين والفلسطينيين وسلامتهم واستقلالهم على حد سواء.

أنتقل الآن إلى الحالة في سورية. من الملفات المهمة خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن مشاركتنا في صياغة القرارات مع أيرلندا

تأخير من أجل منع استمرار تدهور الحالة الإنسانية. ويساورنا القلق بنفس القدر إزاء الممارسات التمييزية مثل عدم إمكانية الوصول إلى العدالة، والهجمات على الأبرياء، وعمليات الإخلاء، وهدم الممتلكات، واحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، فضلاً عن جميع السياسات والممارسات التمييزية الأخرى التي تمارسها إسرائيل.

ولأسف، ما زلنا نجري نفس المناقشة عقداً بعد عقد، ولا تزال مسألة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف دون حل. ووجود هذه المسألة يدفع إلى التشكيك في مصداقية عمل هذا الجهاز. وفي هذه الحالة، أود أن أكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد لكفالة حقوق شعب فلسطين هو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء وذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين وحدود ما قبل عام ١٩٦٧. وأكرر دعم بنغلاديش الثابت والراسخ لذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

**السيد كفالهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية):** تشكر النرويج المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته. وسيركز بياني اليوم على النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. كما سأتناول بإيجاز الحالة في سورية واليمن.

طوال عضوية النرويج في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، أعلننا بانتظام مواقفنا الواضحة بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وعملية السلام في الشرق الأوسط. لقد عملنا على الجمع بين الطرفين، وشجعنا على وقف التصعيد ودعونا إلى استئناف المفاوضات المباشرة. ونشعر بالقلق إزاء عدم إحراز التقدم نحو السلام الذي شهدناه خلال العام الماضي. ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة المتوترة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والعدد الكبير من المدنيين الذين قتلوا في العام الماضي وهذا العام بالفعل، بمن فيهم العديد من الشباب. ولا بد من وضع حد للعنف ضد المدنيين. ويجب الالتزام بالوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس واحترامه.

كما نشعر بالقلق إزاء الإعلانات الأخيرة للحكومة الإسرائيلية بشأن اتخاذ إجراءات عقابية ضد السلطة الفلسطينية. فاحتجاج إسرائيل

وبسبب التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتوسيع نطاق ضمها الفعلي والقانوني لأجزاء من الأرض الفلسطينية. إن هذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني التي يعاني منها الشعب الفلسطيني لمخزية.

تحظر المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة على السلطة القائمة بالاحتلال نقل جزء من سكانها إلى الأراضي المحتلة لأسباب سياسية أو عنصرية أو لاستعمار تلك الأراضي. ومع ذلك، ففي منطقة القدس الشرقية وحدها، تمت مصادرة أكثر من ثلث الأراضي الفلسطينية هناك لبناء المستوطنات الإسرائيلية، مما يشكل ممارسة تفرقة ترقى إلى الفصل العنصري.

ويؤثر ذلك على الأسر الفلسطينية التي تعيش في ظل مناخ من المضايقات والتخويف المستمرين تأثيراً مهولاً. وتشتد هذه التأثيرات على الفئات الضعيفة من السكان مثل النساء والأطفال. وتم توثيق أن آلاف الأطفال تعرضوا، منذ عام ١٩٦٧، للتشريد القسري وإعادة التوطين نتيجة لهدم ٢٨ ٠٠٠ منزل للفلسطينيين. وقدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن معدل مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة هو من بين أدنى ١٠ معدلات في العالم، ويرجع ذلك أساساً إلى القيود التي يفرضها الاستعمار الإسرائيلي المترديد. كما أن الحصار المفروض على قطاع غزة وخطط ضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية لا تزال مستمرة. ولا يزال العنف والاحتجاز والسجن وانتهاكات حقوق الإنسان وقتل المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مستمرا.

وهذا الواقع ليس جديداً. فعلى مدى عقود، طالب المجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي لفلسطين. بيد أن الحالة على أرض الواقع مستمرة في التدهور، كما ورد في التقرير الذي قدمه المنسق الخاص للأمن العام لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.9246). إننا ندين الكيل بمكيالين والانتقائية السياسية والتلاعب التي تضر بقضية السلام والأمن الدوليين وتقوض شرعية مجلس الأمن.

إن الولايات المتحدة، التي نصبت نفسها مدافعة عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والسلام والأمن الدوليين، تتستر يومياً على الجرائم

بشأص إصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا. ونحن سعداء للغاية بتمديد الولاية عدة مرات خلال العام الماضي، وكان آخرها من خلال القرار ٢٦٧٢ (٢٠٢٣)، الذي تم اعتماده بالإجماع في ٩ كانون الثاني/يناير، وهو أمر حاسم لأكثر من ٤ ملايين شخص في شمال غرب سوريا يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

وفيما يتعلق بالحالة في اليمن، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية. ومن الضروري كفاءة إصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى اليمنيين المحتاجين. ويجب على جميع الجهات الفاعلة أن تمتنع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد النزاع المسلح وإغلاق نافذة الحوار. ونأمل أن نرى تجديداً للهدنة، وندعم جميع الجهات الفاعلة في جهودها الرامية إلى إيجاد حل للنزاع. ويحظى المبعوث الخاص للأمين العام بدعم النرويج الكامل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

**السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** تؤيد كوبا البيان الذي سيدلي به رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت رئيسة اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، إلى الجمعية العامة تقريرها الأخير، الذي يدعو مجلس الأمن صراحة إلى اتخاذ تدابير لإنهاء الحالة غير القانونية الناجمة عن الاحتلال الدائم الذي تفرضه إسرائيل. ومما يؤسف له أنه على الرغم من النداءات المنتظمة من المجتمع الدولي، فإن إخضاع الشعب الفلسطيني مستمر، ولم يتمكن مجلس الأمن من وقف واحدة من أكبر الفظائع التي ارتكبت ضد شعبه بأكمله في القرن الماضي، مع إفلات مرتكبيها تماماً من العقاب.

وقد خلصت اللجنة السالفة الذكر، التي أنشئت بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية يتعارض مع القانون الدولي بسبب طابعه الدائم

**السيد نيانغ** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أهنيء اليابان على رئاستها المقتدرة لمجلس الأمن هذا الشهر.

تود اللجنة أيضا أن تهنيء إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق - بالإضافة إلى اليابان - على توليها عضوية المجلس.

اسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على جهوده والتزامه بالتوصل إلى حل عادل ودائم، يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من شأنه أن يفي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأن يرى أخيرا الإسرائيليين والفلسطينيين يعيشون جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وتعرب اللجنة عن بالغ قلقها واستيائها إزاء الاستفزازات التي وقعت مؤخرا في الأماكن المقدسة في القدس، وهي أول عملية اقتحام من نوعها يقوم بها وزير إسرائيلي منذ عام ٢٠١٧. ففي ٣ كانون الثاني/يناير، دخل وزير الأمن الوطني الإسرائيلي باحات المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، مصحوبا بوجود أمني مكثف وبدون التنسيق مع الأوقاف الأردنية. وقد أثارت هذه الانتهاكات للوضع التاريخي والقانوني الراهن والأعمال الاستفزازية المتكررة في هذا الموقع المقدس الحساس غضب الفلسطينيين والمجتمع الإسلامي والمجتمع الدولي.

وتشيد باليابان على الدعوة إلى عقد الجلسة الطارئة لمجلس الأمن في ٥ كانون الثاني/يناير لمناقشة هذه الحالة المقلقة (انظر S/PV.9236). ويكشف التاريخ الطويل لهذا النزاع أن تكلفة هذه الانتهاكات للوضع التاريخي الراهن، وانتهاكات القانون الدولي، والتدابير والاستفزازات الانفرادية باهظة جدا، وهي السبب الرئيسي لارتفاع مستويات العنف وعدم الاستقرار. وقد قوضت هذه الأعمال غير القانونية مرارا وتكرارا الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل وسلمي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهي تقوض جدوى الحل القائم على وجود دولتين.

وتؤيد اللجنة بحزم الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. وأي إجراءات انفرادية تقوض الوضع

النشعة التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ولا يمكننا أن ننسى عرقلة الولايات المتحدة المتكررة لعمل مجلس الأمن للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، فضلا عن الإفلات من العقاب الذي كفلته لإسرائيل.

ونكرر مرة أخرى إدانتنا للقرارات الانفرادية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها في تلك المدينة، متجاهلة بذلك وضعها التاريخي، وكذلك الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري. ويشكل ذلك انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويتعارض مع المصالح المشروعة للدول العربية، ويجعل إمكانية التوصل إلى حل للنزاع أبعد منالاً.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي لحل قائم على وجود دولتين يتيح المجال لأن يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وأن تكون له دولته المستقلة ذات السيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ويكفل أيضا حق اللاجئين في العودة. وسنواصل دعم انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بوصفها عضوا كامل العضوية. ونؤيد تأييدنا لدعوة رئيسها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

ونكرر مطالبتنا بانسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة. ونطالب بوقف التدخل الخارجي في سورية والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية، مع دعمنا للسعي إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة التي يجري فرضها على الدولة العربية الشقيقة.

ونشدد على دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ولحقّ الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونكرر رفضنا لانسحاب الانفرادي للولايات المتحدة من خطة العمل.

وفي الختام، ندعو مرة أخرى إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية التعسفية وغير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول ذات السيادة في الشرق الأوسط.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد نيانغ.

هذه الدراسة في الوقت المناسب، بعد اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٤٧/٧٧ والطلب الموجه إلى محكمة العدل الدولية لإصدار فتوى. تؤيد اللجنة مقرر الجمعية العامة هذا وتحث الأمين العام على اتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة له.

ويساور اللجنة أيضا قلق بالغ إزاء الإجراءات العقابية التي تتخذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وقيادته ومجتمعه المدني ردا على اتخاذ الجمعية العامة لقرار يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى. إننا نرفض التدابير العقابية المتخذة رداً على طلب سلمي متعدد الأطراف لإصدار فتوى أو كانتقام على أي قرار للجمعية العامة، وندعو إلى التراجع الفوري عن تلك الأعمال التي يُرى لها.

ومما يبعث على القلق أيضا استمرار عمليات هدم المنازل والمباني الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والاستيلاء عليها. تدعو اللجنة إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، إلى وقف هذه الممارسات تمثيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرى أيضا أن الإصلاحات القضائية الخطيرة التي اقترحتها الحكومة الإسرائيلية تزيد من تقويض إمكانية اللجوء القانوني للفلسطينيين بشأن انتهاكات حقوقهم، بما في ذلك الحق في الأرض والملكية.

ولا تزال اللجنة تشعر بقلق متزايد إزاء الديناميات السياسية والأمنية والتوترات المتصاعدة. وفي قطاع غزة، لا يزال الوضع هشاً وخطر التصعيد قائماً، على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون والدوليون، بما في ذلك مصر ودولة قطر، للتخفيف من الحرمان والمعاناة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي، الذي يقترب الآن من عامه السادس عشر. ونحن نسلم بأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تظل وكالة لا غنى عنها وعنصر رئيسي لتحقيق الاستقرار في حياة الآلاف من الفلسطينيين، وندعو مرة أخرى إلى تمويلها بشكل كاف ويمكن التنبؤ به.

لقد تسبب تعميق الاحتلال وزيادة العنف، وكذلك غياب الأفق السياسي، في تمكين المتطرفين وتقويض الأمل بين الفلسطينيين

التاريخي الراهن غير مقبولة، شأنها في ذلك شأن أي انتهاكات للالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على السلطة القائمة بالاحتلال تغيير طابع الأرض المحتلة ومركزها وديمغرافيتها.

وتظل اللجنة قلقة أيضا إزاء ارتفاع مستويات أعمال العنف التي ما زلنا نشهدها في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن بينها الاشتباكات والاحتجاجات والهجمات والعنف المتصل بالمستوطنين والعمليات الأمنية الإسرائيلية، التي لا تزال تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين، بمن فيهم الأطفال. لقد أفاد المنسق الخاص بأنه في عام ٢٠٢٢ قُتل أكثر من ١٥٠ طفلا فلسطينيا وأكثر من ٢٠ إسرائيليا في الضفة الغربية وإسرائيل - وهو أعلى عدد قتلى منذ سنوات. يجب أن يتوقف العنف والاستقراوات والتحريض ونشر الخطاب المؤجج للمشاعر ويجب محاسبة جميع الجناة.

على الرغم من تأكيدات مجلس الأمن المتكررة على أن المستوطنات تشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة والقانون الدولي، وعلى الرغم من الدعوات المتكررة إلى وقفها، إلا أن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مستمر بلا هوادة. إن تلك الأعمال غير القانونية، التي تقوض بشكل منهجي إمكانية إنشاء دولة فلسطينية متصلة بالأراضي ومستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة، يجب أن تتوقف فورا ويجب أن تكون هناك مساءلة.

في شباط/فبراير ٢٠٢٣، ستنتهي اللجنة من دراستها القانونية المستقلة بشأن الوضع القانوني للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي صدر التكليف بها في عام ٢٠٢١. تتناول الدراسة ما إذا كانت تدابير الضم التي تتخذها إسرائيل بحكم الأمر الواقع وبحكم القانون، وأنشطتها الاستيطانية المستمرة، واحتلالها المطول للأرض الفلسطينية - الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة - تجعل الاحتلال غير قانوني بموجب القانون الدولي والآثار المترتبة على ذلك الإجراء. لقد جاءت

المصير وإقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة، تعترف بها جميع الدول، فضلا عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام إلى جانب جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

كما نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء النمو المستمر والمتواصل للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونحث إسرائيل على وقف توسيعها. لقد أقر مجلس الأمن بخطورة الحالة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي نؤيد ما جاء فيه تأييدا تاما. وتدين الأرجنتين أيضا الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة على المدنيين في إسرائيل، وكذلك جميع أعمال العنف التي تقوم بها حركة حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. فيجب على القادة الفلسطينيين التعامل بجدية مع الشواغل الأمنية الإسرائيلية. وفي هذا السياق، نعتز بقبح إسرائيل في ممارسة الدفاع عن النفس، بينما نشدد على أهمية أن تحترم إسرائيل، عند اتخاذ هذه الإجراءات، التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأي التمييز والتناسب.

وفيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، تؤكد الأرجنتين من جديد على الوضع الخاص للقدس وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٧٨ (١٩٨٠). وفي هذا السياق، نرفض أي محاولة من جانب واحد لتغيير هذا الوضع، ولا سيما فيما يتعلق بمدينة القدس القديمة، التي لها أهمية خاصة بالنسبة للديانات التوحيدية الكبرى الثلاث. ويرى بلدي أن المدينة القديمة يجب أن تكون مكانا سلميا للالتقاء، وأنه يجب ضمان حرية وصول اليهود والمسلمين والمسيحيين إلى الأماكن المقدسة. إن أي محاولة لإنكار الصلة التاريخية والأهمية الكبيرة لتلك المواقع بالنسبة لأي من الديانات التوحيدية الثلاث أو التقليل من شأنها هي أمر غير مقبول تماما. ولن يسهم ذلك في تحقيق هدف إيجاد حل للنزاع، بل سيعزز بدلا من ذلك التحيزات وانعدام الثقة بين الطرفين. إن الأرجنتين تعتبر الوضع النهائي للقدس مسألة ينبغي أن يحددها الطرفان في المفاوضات الثنائية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري، تتمسك الأرجنتين بموقفها المبدئي بشأن عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة واحترام السلامة

والإسرائيليين على حد سواء في إمكانية تحقيق تسوية عادلة لهذا النزاع. هذا الوضع لا يمكن إدامته ويحتاج إلى إجراءات تصحيحية فورية. إن مسؤولياتنا، بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة، بما فيها قرارات المجلس، تلزمنا بالاستجابة. وترحب اللجنة بدعوة المنسق الخاص الإسرائيلي والفلسطينيين، إلى جانب دول المنطقة وسائر المجتمع الدولي، إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتغيير المسار السلبي على أرض الواقع، وعلى النحو المطلوب في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إن اللجنة على استعداد للمساعدة في حشد الدعم اللازم لدفع عملية السلام قدما نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وهي تعرب عن تقديرها لرسائل التضامن التي وجهتها الدول الأعضاء في الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وتأييدها الثابت لقرارات الجمعية العامة الأربعة المتعلقة بقضية فلسطين. وتلتزم اللجنة بتنفيذ ولاية الجمعية العامة المجددة وسوف تحيي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للكتابة بفعالية رفيعة المستوى من المقرر تنظيمها في ١٥ أيار/مايو ٢٠٢٣. إننا ندعو مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى إحياء هذه الذكرى وإلى جهودنا الرامية إلى تعزيز تحقيق حل عادل لذلك الظلم التاريخي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

**السيدة سكوفيف (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):** لا تزال

الأرجنتين تعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي إلا من خلال المفاوضات بين الجانبين بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل الوضع النهائي المحددة في اتفاقات أوسلو - أي القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود، والتدابير الأمنية. ويؤيد وفد بلدي التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية وشاملة للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين داخل حدود عام ١٩٦٧ ووفقا لما يقرره الطرفان في مسار المفاوضات أيما كان ذلك، ووفقا لقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. ونؤكد من جديد دعمنا للقانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير

الصادرة في أحكام محكمة العدل الدولية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار ما تقرره المحكمة وفقا للفتوى المطلوبة.

وفي الختام، تود الأرجنتين أن تحت الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى على استئناف محادثات السلام، بحسن نية وبمرونة ووفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بغية السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة المرتبطة بالوضع النهائي لفلسطين من جميع جوانبه.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بروني دار السلام.

**السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أهنئ اليابان على رئاستها لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. كما أود أن أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الشاملة.

إن قضية فلسطين قديمة قدم الأمم المتحدة نفسها، ولأسف لا تزال تلك المسألة بدون حل. وبعد عقود من معالجة الأمم المتحدة لتلك القضية لأول مرة، لا يزال الفلسطينيون يعيشون في ظل المشقة والإكراه، ونضالات يومية في ظل السلطة القائمة بالاحتلال، ولا يزالون محرومين من حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وعلى الرغم من مختلف النداءات والمناقشات والقرارات في هذه القاعة، غض الكثيرون الطرف عنها. ولا يمكن أن يستمر ذلك.

وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، تقع على عاتقنا مسؤولية مساعدة الفلسطينيين في كفاحهم الطويل من أجل السلام والعدالة. والمجلس، بوصفه الضامن للسلام والأمن الدوليين، عليه واجب التمسك بميثاق الأمم المتحدة والتزام بكفالة تنفيذ قراراته، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وفي ذلك الصدد، تحترم بروني دار السلام سلامة قرارات مجلس الأمن بشأن فلسطين، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يوفر مساراً فعالاً وقابلاً للتطبيق لتحقيق السلام، وندعو إلى احترام ذلك القرار والتمسك به بشكل كامل.

نحن نؤمن إيماناً راسخاً بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وبالتالي نرى أن من الأهمية بمكان السعي إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع بين سورية وإسرائيل من أجل إنهاء احتلال مرتفعات الجولان في أقرب وقت ممكن، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وببالغ القلق تحيط الأرجنتين علماً بالتدابير التي اتخذتها حكومة إسرائيل مؤخراً ضد السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة لاتخاذ الجمعية العامة مؤخراً القرار ٢٤٧/٧٧، الذي يطلب إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى. وقد صوت بلدي مؤيداً لذلك القرار. واستخدام إسرائيل لذلك الطلب المقدم لمحكمة العدل الدولية لإصدار فتوى كحجة لدعم الجزاءات المفروضة على فلسطين أمر مشكوك فيه.

والواقع أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ينص، في المادة ٦٥، على أنه يجوز للمحكمة أن تصدر فتوى. وفي الوقت نفسه، ينص ميثاق الأمم المتحدة، في المادة ٩٦، على أنه يجوز للجمعية العامة أن تطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن أية مسألة قانونية. وقد اتخذ قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٧ وفقاً للقانون الدولي. ولذلك، ليس من المناسب لدولة عضو في الأمم المتحدة، حتى لو لم توافق على قرار، أن تفرض جزاءات انفرادية أو أنواع أخرى من التدابير من هذا القبيل ضد دولة أخرى على أساس ما قرره تلك الهيئة بصورة مشروعة. وأي إجراء من هذا النوع لا يؤثر على البلد الذي تتخذ ضده هذه التدابير فحسب، بل يؤثر أيضاً على المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الدول التي لم تصوت لصالح ذلك القرار، لأنه يعرض للخطر الآلية ذاتها المتاحة للبلدان للبحث عن حلول بالوسائل السلمية فيما يتعلق بعلاقتها الدولية.

وتعتقد الأرجنتين أن من الأهمية بمكان احترام القانون الدولي بشكل عام وقرارات الأمم المتحدة بشكل خاص. وبالتالي، تعتقد الأرجنتين أنه يجب احترام قرار الجمعية العامة على النحو الوارد في القرار ٢٤٧/٧٧ ونعتقد أيضاً أنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن القرارات القانونية الصادرة في الفتاوى لا تنقل وزناً أو سلطة عن تلك

في البداية، تعرب جمهورية كوريا عن قلقها العميق إزاء التوترات المتصاعدة مؤخرا حول الأماكن المقدسة في القدس، وكذلك القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا باتخاذ عدة تدابير ضد فلسطين استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٧، الذي يطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. وعلى الرغم من موقف وفدي بالامتناع عن التصويت على ذلك القرار، فإن هذه التدابير لا تقضي إلى حل الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، التي ما زالت كوريا تؤيدها. وفي ظل تلك الخلفية، يعتقد وفدي أنه ينبغي التراجع عن التدابير التي تقوض جهود الأطراف ذات الصلة لتهيئة بيئة لاستئناف محادثات السلام.

ويغتم وفدي بلدي هذه الفرصة ليؤكد من جديد موقفه بأنه يجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال قد تقوض آفاق التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. ويشعر وفدي بقلق عميق إزاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المستمر وعمليات الهدم والإخلاء في الضفة الغربية المحتلة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي. ولن تساعد هذه الأعمال على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بل لن تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات وتقويض أساس الحل السياسي.

ويعرب وفدي أيضا عن قلقه البالغ إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين خلال العام الماضي. وندين جميع الهجمات الإرهابية بأشد العبارات ونكرر التأكيد على أن أي عنف ضد المدنيين لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. وعلاوة على ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عدم الاستقرار السياسي المزمع، فضلا عن الارتفاع الأخير في أسعار السلع الأساسية والطاقة. وتعرب جمهورية كوريا عن دعمها القوي للجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني، وتؤكد من جديد دعمها الإنساني المستمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

وندين بشدة وبأشد العبارات التوغل الأخير في المسجد الأقصى وساحته بقيادة السلطات والقوات العسكرية التابعة للسلطة القائمة بالاحتلال. وينتهك هذا الاستفزاز المتعمد والعدوان بوضوح القانون الدولي بنية تغيير الوضع الراهن للقدس والحرم الشريف. ونرى أن هذا العمل الصارخ يؤثر على حرمة الموقع المقدس، وهو أمر مقدس لدى العديد من الأديان. ويساورنا قلق عميق أيضا لأن هذا العمل ينطوي على إمكانية تأجيج التوترات وإثارة العنف، مما قد يسفر عن خسائر في الأرواح البريئة.

كما ترفض وتدين بروني دار السلام بشدة استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في عمليات الضم من خلال أنشطتها الاستيطانية غير القانونية الجارية، التي أجبرت الأسر الفلسطينية على النزوح من منازلها وأراضيها الشرعية. وتلك الأعمال الاستفزازية والعدوانية المستمرة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان الأساسية تنتهك القانون الدولي وتسرع من زيادة تدهور الحالة في فلسطين وتزيد من تقليص آفاق السلام. ولذلك، ندعو السلطة القائمة بالاحتلال مرة أخرى إلى وقف جميع أعمال الاستفزاز والعدوان والامتناع الكامل للالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي ذلك الصدد، تؤكد بروني دار السلام مجددا دعمها الكامل لجميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الشاملين والدائمين في الشرق الأوسط، وفقا لسيادة القانون، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونؤكد من جديد التزامنا بحل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، ونظل ثابتين في دعمنا للعضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة كخطوة نحو الاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد كيم دونغجون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولا أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته.